

حوار مع

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي هو منظمة مستقلة (غير حكومية) من منظمات المجتمع المدني العراقي، منظمة بحوث ودراسات متخصصة غير حزبية مقرها في بغداد. ويعمل المعهد على مساعدة العراق في التحول إلى اقتصاد السوق الحديث عن طريق تعزيز الإصلاح على أساس البحوث السليمة والدراسات عن واقع الحال. والمساهمة في تطوير دور المواطن في المجتمع

<http://www.iier.org/>

CIPE



الأطراف المعنية بالقضايا الاقتصادية شهرياً. كما نتواصل مع القطاع الخاص من خلال المؤسسات المختلفة لإدماجهم في عملية التنمية الاقتصادية بشل عام. وهو ما يساعدنا على توفيق اجندة برامج المركز لتكون في صلب اهتمامات المواطن ولها علاقة بما يعمل عليه البرلمان والحكومة.

كما أننا نقوم بنشر مقترحاتنا على أوسع نطاق. فلدينا برنامج تلفزيوني اسبوعي نقوم فيه باستعراض القضايا الاقتصادية المختلفة وقد ساعد مركز المشروعات الدولية الخاصة على نشأة هذا البرنامج في عام 2005 ونحن مستمرين حتى الآن في العمل عليه. كما انه لدينا موقع الكتروني يقوم بتصفحه عشرة آلاف زائر بصفة دورية. هذا بالإضافة إلى نشر اخبارنا في الصحافة بكل انواعها.

ما هو التحدي الاقتصادي الأخطر الذي تواجهه العراق حالياً؟

التحدي الرئيسي متعلق بالتأثير السلبي لغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك التدخلات الخارجية التدخلات الخارجية. فعلى سبيل المثال في عام 2009 حاولت الحكومة العراقية إقرار مشروع قانون حول الشراكة بين القطاع العام والخاص لما لها من أهمية في عملية النمو والتنمية العراقية ولكن الانقسامات داخل البرلمان بسبب العلاقة السيئة بين الحكومة والبرلمان وغياب الثقة والمنافسة السياسية السلبية جعلت البرلمان يرفض هذا المشروع كما حدث لاحقاً عام 2012. وهناك أيضاً قوانين ذات أهمية قصوى مثل تنظيم استخدامات البترول التي لم تظهر حتى الآن بسبب تلك الخلافات.

وفي هذا الصدد، يقوم المركز حالياً بالتحضير لمشروع حول الشراكة بين القطاع الخاص والعام وهو في ضوء ما تهتم به الحكومة حالياً وتحتاجه العراق في الوقت الراهن.

يحاور مركز المشروعات الدولية الخاصة الدكتور كمال البصري في هذا كمحاولة للتعرف أكثر من التجربة العراقية في عملية التنمية الاقتصادية خلال الأعوام السابقة. وقد شغل الدكتور كمال عدد من المناصب الأكاديمية بالجامعات البريطانية (كمدرس وباحث)، وعمل في عدد من المؤسسات المالية الدولية GE-Capital, Barclays Bank, Lloyds Bank . كمخطط للسياسات المصرفية. وفي عام 2003 انتقل إلى العراق وشغل المناصب التالية: مستشار وزارة التجارة، وكيل وزارة المالية، المستشار الاقتصادي في هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء. وتشمل خبراته العملية موضوعات اقتصادية عديدة كما هي مبينة ادناه تفصيلاً منها: اعداد استراتيجية تنمية القطاع الخاص، اصلاح النظام المالي والاداري الصحي، الاصلاح المصرفي، اعداد الموازنة الاتحادية ... الخ. كما شارك في سياسة الاصلاح الاقتصادي بالعراق منذ 2003 من قبيل: اصلاح اسعار المشتقات النفطية، اعداد استراتيجية الموازنة الاتحادية، تنقيد البطاقة التموينية، اصلاح المصارف ... الخ. وفي عام 2004 أسس المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، وهو أول مؤسسة بحثية استشارية مستقلة في العراق.

مممكن تعرفنا بشكل مختصر بالأهداف العامة للمعهد والبرامج التي يعمل عليها المركز عندكم؟

الهدف الرئيسي لعمل المعهد هو التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها العراق بطريقة علمية. فالمتغيرات السياسية والاقتصادية في العراق متغيرة وشديدة الديناميكية مما يجعلنا لا نختزل عملنا على ملفات محددة بل نحاول بقدر المستطاع التعرف على المشاكل التي يواجهها المواطن وصانع القرار سواء في الحكومة والبرلمان وتقديم رؤية علمية وفنية حولها.

ونحدد الأولويات الاقتصادية في العراق والملفات التي يتبناها المعهد من خلال استطلاع آراء اعضاء البرلمان بالإضافة إلى تحليل المواد الإخبارية واجراء العديد من اللقاءات مع

لماذا اخترتم هذا المجال تحديداً للعمل به؟

قد كنت مهتم جداً بلقراءة منذ الصغر وهو ما جعلني مطلع بشكل كبير على العديد من المعلومات العام وبالأخص في ما يتعلق بالاقتصاد. وحينما انتهيت من الدراسة الثانوية كنت واسع المعرفة بأدبيات المدارس الاقتصادية المختلفة مما جعلني اختار دراسة الاقتصاد في الجامعة برغم أنه كان لدي القدرة على اختيار اي مجال للدراسة. وتفوقت جداً في الجامعة ثم ذهبت إلى الدكتوراه في بريطانيا والتحقت بالعمل في العديد من المؤسسات الاقتصادية حتى وصلت إلى أعلى المناصب الحكومية.

ليس هناك إجابة محددة لهذا السؤال فقد كان الاقتصاد هو ما يشغل قلبي وعقلي منذ الصغر.

ماذا تنصح من يريد أن يشارك في عملية التنمية الاقتصادية؟

اهم شيء في عالمنا اليوم هو قوة المعرفة والاطلاع على العديد من المجالات فهذا هو السبيل الوحيد للتفوق وكسب مصداقية الآخرين.

من إصدارات المركز

http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1414992026_031114Initial%20VisiontoBuildandImplement201420-%20%2015BudgetMr.ManafAl-Saigh.pdf

ما هي الفرص الاقتصادية الموجودة حالياً والتي من الممكن أن تكون نواة حقيقة للتنمية الاقتصادية؟

الفرص هي نفسها التحديات فأنا ارى في مشروع الشراكة بين القطاع الخاص والعام فرصة كبيرة جداً لتطوير البنية التحتية العراقية مما له من انعكاسات اقتصادية ايجابية اهمها دعم وشراكة القطاع الخاص في عملية التنمية.

كيف يعمل المركز على بناء التوافق مع شركاء التنمية من المجتمع المدني والاحزاب السياسية والحكومة؟

من خلال ورش العمل يجتمع المركز بأعضاء البرلمان وكذلك الإعلام والاطراف المعنية بالعملية الاقتصادية مثل القطاع الخاص. واستقلالية المركز وبعده عن العمل السياسي والتركيز على المجال الاقتصادي يعطينا مصداقية عالية في المجتمع العراقي وتساعدنا على نشر ابحاثنا واصدارتنا وتوصياتنا. اساسياً وكذلك المركز ليس له علاقة بالخلافات السياسية

ما هي رؤيتك للتحديات المشتركة التي تواجه المنطقة وما هي الفرص التي من الممكن البناء عليها؟

بلا اي شك أن غياب نظم للحوكمة والشفافية هو التحدي الأساسي الذي يواجه المنطقة ويحد من كفاءة الحكومات وقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي. والعمل على برامج الحوكمة وتعزيز لشفافية هو ما سيعطي ثقة اكثر لعمل القطاع الخاص.

وقد بدأ المعهد بالعمل على هذا الملف في العراق في مدينة بغداد تحديداً فقد اشتركنا في برنامج متكامل لتعزيز الشفافية وتطبيق الحوكمة على المستوى المحلي في بغداد وقد تبنت القيادة المحلية هذا المشروع وجاري الآن تنفيذ برامج تدريبية للموظفين الحكوميين على تطبيقات الحوكمة في الوحدات المحلية.